مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة مترجمة

نظام جديد للخليج

ينبغي على المنطقة أن تبني أمنها بنفسها لا أن تشتريه

ديفيد ب. روبرتس

إصدارات مركز البيدر للدراسات والتخطيط

وضعت الحرب الأمريكية الإسرائيلية مع إيران دول الخليج في موقف لا يُحسد عليه. فقد أصبحت القوات الأمريكية التي تستضيفها السبب الرئيس وراء تعرض فنادقها وبنيتها التحتية للطاقة لهجمات إيرانية. وعلى الرغم من تراجع القدرات العسكرية الإيرانية بشكل كبير، فإن طهران لا تزال قادرة على ضرب الخليج، وسيطرتها على مضيق هرمز راسخة. ومن المرجح أن يقبل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بأي اتفاق يراه انتصاراً، كما أنه يميل في نفس الوقت إلى التصعيد؛ وفي كلتا الحالتين، تكون دول الخليج هي الخاسرة، ويجب على قادة الخليج التوقف عن انتظار واشنطن لتحقيق نتيجة تخدم مصالحهم، والبدء في صياغة هذه النتيجة بأنفسهم.

يتطلب الخروج من الأزمة التخلي عن الافتراض الذي حكم أمن الخليج لقرن من الزمان: إن الأمن سلعة تُباع وتُشترى، لا قدرة تُبنى. وهذا يستلزم من دول الخليج التعامل مع إيران بنفسها، بدلاً من انتظار واشنطن للقيام بذلك نيابةً عنها. ينبغي أن يتخذ أيُّ اتفاق بين دول الخليج وإيران شكل معاهدة يكون فيها الانسحابُ العسكري الأمريكي التدريجي من قواعدها في الخليج حجرَ الزاوية في اتفاق إقليمي شامل. ولن يكون الانسحابُ الأمريكي تراجعاً قسرياً بفعل العدوان الإيراني، بل خطوة مدروسة. لطالما رغبت إيران في مغادرة الولايات المتحدة للخليج لعقود. ولتحقيق ذلك، إلى جانب التخفيف التدريجي للعقوبات الدولية، ستقدم طهران تنازلات واسعة النطاق: قيوداً على برامجها النووية والصاروخية، ووقفاً لعدوانها، وخطوات نحو تطبيع العلاقات الدبلوماسية مع جيرانها. إن إعادة ضبط العلاقات بين دول الخليج بشكل جذري سيشكل بداية نظام إقليمي جديد - لحظة وستفالية للخليج.

لكن التسوية وحدها غير كافية حيث يجب إعادة تأهيل جيوش الخليج لخوض الحروب. فعلى مدى عقود، عهدت الأنظمة الملكية بأمنها إلى شركاء دوليين، إذ غالباً ما

تُركز على الرسائل الدبلوماسية والحفاظ على الشراكات بدلاً من تلبية متطلبات الدفاع الإقليمي الصعبة.

وهم الحماية

كثيراً ما يخون الداعمون الخارجيون مصالح دول الخليج، فقد تنازلت المملكة المتحدة عن ثلثي الأراضي الكويتية عام 1922، وتخلت عن حلفائها في اليمن في ستينيات القرن الماضي، وعندما سحبت قواتها البريطانية من الخليج عام 1971 (حيث كانت متواجدة بشكل أو بآخر لنحو 150 عاماً)، رضخت لاستيلاء إيران على ثلاث جزر إماراتية. وسجل واشنطن ليس أفضل حالاً، ففي عام 1979، وقفت الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي بينما اجتاحت الثورة إيران، وخلال الربيع العربي، لم تقدم واشنطن أيَّ دعم لشركائها في البحرين ومصر. وفي عام 2019، امتنعت واشنطن عن الرد بشكل فعّال بعد هجوم مدعوم من إيران على أكبر مصفاة نفط في السعودية، في بقيق. وفي عام 2025، تعرضت قطر، الحليف الرئيس للولايات المتحدة، للقصف من قبل إيران، ومن قبل إسرائيل بشكل منفصل. هناك استثناء أساسي واحد، وهو تحرير الكويت بقيادة الولايات المتحدة من القوات العراقية عام 1991، لكن قادة الخليج يبالغون في تقدير أهميته، وتدخل الولايات المتحدة لأن ذلك يخدم مصالحها في لحظة هيمنة أحادية القطب، ولا يُشير هذا الحادث إلى ما ستفعله واشنطن عندما تتباعد المصالح الخليجية والأمريكية مجدداً.

إن فشل الحماية الخارجية ليس سوى جانب واحد من مشكلة أعمق، فكثيراً ما تعاني دول الخليج، كما هو الحال في أوروبا، من قلة الجدّية في الشؤون العسكرية، مكتفيةً بوهم أنَّ الولايات المتحدة ستوفر لها الحماية إلى أجل غير مسمى، ولا يوجد أي مبرر استراتيجي يفسر لماذا لم تطور دول الخليج، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الصادرات

البحرية، والتي ظلت لفترة طويلة عرضة لتهديدات زرع الألغام الإيرانية في مضيق هرمز ، وبدلاً من ذلك، تُركت هذه الخبرة البحرية بالكامل تقريباً للمملكة المتحدة والولايات المتحدة، وهو ترتيب مصيري، إذ قامت الأولى بسحب كاسحات الألغام التابعة لها قبل الحرب، بينما بدأت الثانية، بشكل غريب، عمليات ضد إيران في فبراير/شباط بكاسحات ألغام تابعة لها على بعد آلاف الأميال. وكما هو الحال دائماً، اتخذت لندن وواشنطن هذه القرارات لمصلحتهما الخاصة، وليس لمصلحة دول الخليج.

يتعين على جيوش الخليج بناء قدرات قتالية حقيقية، فعملية الإنزال البرمائي الناجحة التي نفذتها الإمارات العربية المتحدة في مدينة عدن اليمنية عام 2015 كانت الأكثر تعقيداً في التاريخ العسكري العربي الحديث؛ كما أن مشغلي أنظمة الدفاع الصاروخي في الخليج يتمتعون بكفاءة عالية، لا سيما وأنهم من بين أكثر الجيوش خبرة في المعارك على مستوى العالم. وفي غياب أيِّ دعم دولي، أثبتت جيوش الخليج جدارتها. والمهمة الآن هي تعميم هذا النموذج قبل أن تكشف الأزمة القادمة عن الثغرات، وسيؤدي انسحاب القوات الأمريكية إلى تركيز الجهود بشكل لم يسبق له مثيل.

الانفراج الدولي: الآن أو لاحقاً

يضغط بعض المسؤولين الخليجيين على الولايات المتحدة لـ"إتمام المهمة" ضد إيران، وهو شعورٌ يتجلى في المطلب الذي يُطرح سرّاً في عواصم الخليج، بأن لا تتوقف واشنطن حتى تعجز إيران عن تهديد مضيق هرمز، ودعم حلفائها، وضرب البنية التحتية دون عقاب، لكن الجمهورية الإسلامية نجت من حرب وجودية دامت ثماني سنوات مع العراق، دمرت اقتصادها وأودت بحياة مئات الآلاف من الإيرانيين، وعقود من العقوبات، وحملة اغتيالات إسرائيلية استهدفت شخصيات بارزة في النظام. والآن، وبعد مرور أشهر

على واحدة من أطول حملات القصف التي شهدتها المنطقة على الإطلاق، لا يزال النظام قائماً ويواصل إطلاق الطائرات المسيرة والصواريخ على جيرانه، إن الرهان على انهياره تحت الضغط وحده رهانٌ لا يدعمه التاريخ.

جميع الحروب تنتهي، والسؤال الوحيد هو ما إذا كان التوصل إلى تسوية سيستغرق شهوراً أم سنوات. يسعى الخصوم الألدّاء في نهاية المطاف إلى التوصل إلى حلول وسط، كما فعلت إيران ودول الخليج في الماضي. قبل أن تتحول الحرب الحالية إلى كارثة، ينبغي لإيران ودول الخليج السعي إلى إبرام معاهدة تنسحب بموجبها الولايات المتحدة من قواعدها في المنطقة مقابل تنازلات متبادلة من إيران. من شأن هذه المعاهدة أن ترسي الأساس لنظام إقليمي جديد، نظام تُحدد فيه دول الخليج شروط أمنها بنفسها بدلاً من الاعتماد على جهات داعمة قد لا تتوافق أهدافها دائماً مع المصالح الخليجية.

من شأن انسحاب أمريكي تدريجي على مدى خمس سنوات أن يزيل سبباً بنيوياً لانعدام الأمن في الخليج. ويتطلب ذلك مغادرة القوات الأمريكية للمنشآت الرئيسة في المنطقة - قاعدة العديد في قطر، ومقر الأسطول الخامس في البحرين، وقاعدة الظفرة في الإمارات العربية المتحدة، وقاعدة علي السالم ومعسكر عريفجان في الكويت، وقاعدة الأمير سلطان في السعودية - مع الحفاظ على البنية التحتية سليمة، والتزاماً بموجب معاهدة ملزمة بالعودة السريعة في حال ظهور تهديد خطير، وتَعدُّ العقيدةَ الاستراتيجية الإيرانية الوجودَ العسكري الأمريكي الإقليمي تهديداً وجودياً، والهدف الرئيس لاستراتيجيتها الردعية. فإيران، التي لم تَعُدْ تواجه تهديداتٍ وجوديةً من الولايات المتحدة وإسرائيل، ستكون أقل ميلاً إلى التوسع الدائم في قدراتها العسكرية. لكن أيَّ انسحاب أمريكي لن يكون أحادياً ولا غير مشروط. ففي مقابل الانسحاب الأمريكي، وهو مكسب لم يُعرض من قبل، من المرجح أن تكون طهران مستعدة لتقديم تنازلات أكثر مما قدمته بموجب أيٍّ

اتفاق سابق.

تُعدُّ المسألة النووية محورية، وأي تسوية معقولة ستُتيح لإيران استئناف التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشروط أكثر صرامة من تلك الواردة في خطة العمل الشاملة المشتركة لعام 2015، ويمكن لبرامج دول الخليج النووية المدنية أن تُشكّل أساساً لإطار عملٍ قائم على عمليات التفتيش المتبادلة والشفافية وبناء الثقة. وهذا بدوره قد يُقيّد العمليات الأحادية لإسرائيل ضد إيران، كما أن طهران، في حال زوال التهديد الوجودي، ستكون أقل دافعاً للسعي نحو امتلاك القنبلة النووية، إن الانسحاب الأمريكي التدريجي من شأنه أن يزيل سبباً هيكلياً لانعدام الأمن في الخليج.

سيكون تقييد برامج الطائرات المسيّرة الإيرانية أكثر صعوبة. فالإنتاج مُشتّتٌ عمداً، والتكنولوجيا مُتشعبّةٌ للغاية ومزدوجةُ الغرض بحيث يصعب مراقبتها عبر أنظمة التفتيش التقليدية. قد يكون الحظر التام بعيد المنال، لكنّ هيكليّة تفتيش متعددة الأطراف تشمل دول الخليج قادرة على وضع حدود مُلزِمة للمدى والحمولة، وتقييد عمليات النقل إلى جهات فاعلة غير حكومية، ومراقبة عمليات النشر واسعة النطاق. وسيتمّ فرض الامتثال من خلال المنطق نفسه الذي يقوم عليه باقي الاتفاق: التعليق التدريجي للعقوبات والانسحاب الأمريكي المشروط، بحيث يعتمد كلٌّ من الإغاثة الاقتصادية لطهران ورحيل الولايات المتحدة على الالتزام المُثبت بالتوازي، ينبغي لدول الخليج استيعاب تكتيكات مكافحة الطائرات المسيّرة الأوكرانية: الحرب الإلكترونية، والاعتراض متعدد الطبقات، وتحصين البنية التحتية الحيوية.

ستحتاج إيران أيضاً إلى التوقيع على معاهدة شاملة لعدم الاعتداء تُقنّن حدود مدى صواريخها الباليستية وحمولاتها، وتُنهي دعم طهران للجماعات الوكيلة

مثل الحوثيين مقابل تخفيف تدريجي للعقوبات، وتضع أسساً للتعاون الاقتصادي الإقليمي، مما يمنح كلا الجانبين مصلحة مادية في استدامة الاتفاق. والهدف هو تحويل الخليج من ساحة صراع إلى منطقة اقتصادية متكاملة تتحمل فيها جميع الأطراف، بما فيها إيران، تكاليف الصراع.

قد يعترض البعض على أن إيران لن تلتزم بمثل هذا الاتفاق، بحجة أن الجمهورية الإسلامية مدفوعة بمبادئ عقائدية لا يمكن لأي نظام حوافز تغييرها. لكن قراءةً أكثر واقعية لإيران تُصوّرها كدولة عقلانية، وإن كانت قاسية، تسعى لتحقيق أهداف استراتيجية واضحة: إبعاد النفوذ العسكري الأمريكي عن جوارها، والاعتراف بمكانتها الإقليمية، وبقاء نظام طهران. وبناءً على هذا الرأي، فإن سلوكها يتأثر بالضغوط والإغراءات.

يشير السجل التاريخي إلى أن أياً من هذين الرأيين ليس صحيحاً تماماً، فإيران مدفوعة بأيديولوجية، وهو ما يفسر استثمارها المستمر في شبكات الحلفاء في المنطقة ورفضها التخلي عن معاداة الصهيونية، وهي ركيزة أساسية للثورة، حتى عندما كان ذلك سيخفف من عزلتها الدولية. لكنها أيضاً تتمتع بمرونة استراتيجية؛ فقد تشكلت سياستها الخارجية بفعل الحوافز والردع. لطالما كانت إيران عملية، إذ أقامت علاقة تجارية مع إسرائيل في ثمانينيات القرن الماضي، وتمتّعت بفترات من الانفراج الإقليمي في تسعينيات القرن الماضي والعقد الأول من الألفية الجديدة، والتزمت بخطة العمل الشاملة المشتركة لأكثر من عام بعد انسحاب واشنطن عام 2018، ثم واصلت الامتثال لها جزئياً، وأعادت العلاقات مع المملكة العربية السعودية عام 2023.

لا يكمن السؤال في مدى جدارة إيران بالثقة، بل في مدى كفاية الحوافز المقدمة لجعل الامتثال الخيار الأسهل. وفي هذا الصدد، فإن الهيكلية المقترحة هنا - تخفيف

العقوبات على نطاق واسع وسحب الوجود العسكري الأمريكي - تضع على الطاولة حججاً أكثر مما كان عليه الحال في أي إطار تفاوضي سابق.

الربح للجميع

تُعدّ دول الخليج الأكثر استفادةً والأكثر خسارةً، وأي تسوية تستثنيها تُنذر بأن تصبح صفقةً محدودة النطاق بين واشنطن وطهران، تخدم مصالح العاصمتين بدلاً من مصالح الأنظمة الملكية. يجب أن تكون البحرين والكويت وعُمان وقطر والسعودية والإمارات العربية المتحدة أطرافاً رئيسيةً في المعاهدة، لا مراقبين. ويتعين عليها تحديد آلية التحقق، وقيادة نظام التفتيش المتبادل، وقيادة مساعي التعاون الاقتصادي الذي من شأنه أن يجعل الاتفاق مستداماً.

لكن لكي ينجح ذلك، تشترط دول الخليج تجديد التزامات الولايات المتحدة، المنصوص عليها في المعاهدة، مع الحفاظ على البنية التحتية العسكرية، وضمانةٍ أمريكية صريحة بالعودة في حال ظهور تهديد خطير. وقد أظهرت الحرب الحالية قدرة الولايات المتحدة على حشد قوات كبيرة في المنطقة في غضون أسابيع، ويمثل هذا الترتيب مكسباً واضحاً لأنظمة الحكم الملكية الخليجية، إذ يوفر لها الطمأنينة والردع دون وجود عسكري أمريكي استفزازي ترفضه طهران.

مع تبلور ملامح التسوية وانسحاب الولايات المتحدة التدريجي لقواتها، يتعين على دول الخليج تعزيز قدراتها لردع إيران، فهي ليست عاجزة عن الدفاع عن نفسها، إذ تمتلك أنظمة دفاع صاروخي عالمية المستوى وقدرات تقليدية متقطعة ولكنها في طور النضج. أما السؤال الأصعب فيتمثل في شكل التعاون بين دول شهدت تاريخاً حديثاً من الحصار دام ثلاث سنوات ونصف على إحدى دولها، صحيح أن التكامل الكامل غير وارد،

لكنه ليس النموذج الوحيد. فالتنسيق الثنائي، فضلاً عن تحالفات الدول الراغبة المبنية على مهام محددة، يمكن أن يحقق الكثير من الأثر العملي دون الحاجة إلى اتحاد سياسي أثبتت المنطقة عجزها عن تحقيقه. ويمكن للتعاون أن يتخذ أشكالاً عديدة: الأمن البحري في مضيق هرمز، وتبادل بيانات الإنذار المبكر بشأن عمليات الإطلاق الإيرانية، والتدريبات المشتركة للدفاع عن الموانئ والمصافي، واعتراض أسراب الطائرات المسيرة، وإزالة الألغام، ولا يتطلب هذا مشاركة كل دولة خليجية في كل مبادرة، بل يكفي مشاركة عدد كافٍ منها في المبادرات المناسبة.

بالنسبة لواشنطن، يُقدّم الانسحاب التدريجي المدعوم بتسوية إقليمية شاملة ما لا يُقدّمه المسار الحالي: خروجٌ يُظهر حنكة سياسية لا تراجعاً. إنّ تسويةً تُقيّد طموحات إيران النووية بشكلٍ ملموس، وتُنهي عقوداً من الانتشار العسكري، وتُنتج اتفاقاً خليجياً مستداماً، من شأنها أن تُعالج عدة مشاكل في آنٍ واحد: العبء المالي للوجود الدائم، واضطراب سوق الطاقة الناجم عن عدم الاستقرار الإقليمي، وإرهاق الرأي العام الأمريكي من التورط غير المحدود في الشرق الأوسط.

إن الجائزة التي تحصدها إيران هي ما عجزت عنه أربعون عاماً من الموقف الثوري وسياسة حافة الهاوية النووية. إن تخفيف العقوبات بما يكفي لإعادة تنشيط النمو أهم بالنسبة للنظام من أي نصر عسكري خارجي؛ فالتهديد الداخلي من شريحة الشباب المتعلمين والمهمشين يُشكل خطراً أكبر على الجمهورية الإسلامية من أي تحالف خارجي، بعد أن نجا النظام من أشد الضغوط العسكرية في تاريخه، بات يتمتع الآن بالمصداقية اللازمة لتقديم تنازلات لخصومه الخارجيين ولمواطنيه دون إهانة، لتحويل الصمود إلى تسوية وانتعاش اقتصادي.

وبالنسبة لدول الخليج، فإن غريزة البقاء ضمن إطار الأمن الأمريكي تعكس قرناً من العادات المؤسسية، والتنشئة الاجتماعية للنخب، والتكاليف الباهظة لبنية أمنية أثبتت جدواها في بعض الأحيان. لكن الأمن لا يُشترى من الخارج، بل يُبنى في الداخل. ستغادر الولايات المتحدة المنطقة في نهاية المطاف، بغض النظر عما تفضله الأنظمة الملكية. ويبقى السؤال الوحيد هو: هل تُحدد دول الخليج شروط هذا الرحيل أم تُحددها الولايات المتحدة؟

هوية البحث

- **الباحث:** ديفيد ب. روبرتس - رئيس معهد كينجز للدراسات الأمنية التطبيقية.
- **الموضوع:** نظام جديد للخليج .. يجب على المنطقة أن تبني أمنها بنفسها، لا أن تشتريه
- **تأريخ النشر:** أيار - مايو 2026

رابط البحث: فورين أفيرز:

https://www.foreignaffairs.com/iran/new-order-gulf

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org